المحلية الصباح
العدد 1749 - السنة السادسة
الجمعة 24 صفر 1435 - الموافق 27 ديسمبر 2013
Friday 27 December 2013 - No.1749 - 6th Year

وزير الديوان العماني يشيد بعلاقات بلاده مع الكويت

مسقط - «كونا» اشاد وزير الديوان العماني خالد البوسعيدي أمس بـ«العلاقات الوطيدة القائمة بين البلدين الشقيقين» دولة الكويت وسلطنة عمان. جاء ذلك خلال اجتماع الوزير العماني مع سفير الكويت لدى سلطنة عمان فهد حجر المطيري.

وقال المطيري في تصريح لـ(كونا) ان الاجتماع بحث سبل دعم وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات كما استعرض عددا من التطورات الاقليمية والدولية الراهنة والامور ذات الاهتمام المشترك.

واوضح ان الاجتماع ناقش ايضا سبل وافاق التعاون المستقبلي بين البلدين مؤكدا ان العلاقات التي تربط بين الكويت وسلطنة عمان متينة في كافة المجالات. كما اكد حرص الكويت وسلطنة عمان على تحقيق رغبة القيادتين في البلدين الشقيقين بتطوير العلاقات من خلال تفعيل التعاون في مختلف المجالات والتقارب بما يخدم المصلحة الدائمة بينهما.

استقبل الخالد وزملاءه الأعضاء وبحث معهم عدداً من القضايا المهمة

الغانم لـ «لجان» مجلس الأمة: أشركوا «البلدي» في حل القضية الإسكانية

■ المجلسان في قارب واحد والهاجس الأساسي هو الرعاية السكنية وتوفيرها

كتب احمد الحربي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه بمجلس الأمة أمس رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد وأعضاء المجلس البلدي.وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وكل من الأعضاء كامل العوضي وسعدون حماد وسيف العازمي وعبد الله العدواني.

وقال رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد أن الزيارة التي قام بها برفقة زملائه الأعضاء في المجلس كانت رداً لزيارة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للمجلس البلدي في وقت سابق، كما تزامن موعد الزيارة مع حكم المحكمة الدستورية التي قضت باستمرار مجلس الأمة و إكماله مدته القانونية الأربع سنوات.

وأضاف أنه خلال اللقاء تم التطرق للعديد من القضايا و المواضيع ومنها تعديل مواد قانون 5 لسنة 2005، و القضية الإسكانية التي أكد الرئيس الغانم أنه أبلغ لجان مجلس الأمة بدعوة أعضاء البلدي في جميع الأمور التي تتعلق بالقضية الإسكانية لمشاركتهم في إبداء الرأي الفني لما يحملونه من خبرة، مضيفاً أن النقاش سار في إمكانية مشاركة أعضاء المجلس البلدي ضمن الوفود البرلمانية لاسيما أن بعض الدول تكون البلدية أساسا فيها ولذلك بين الرئيس الغانم أهمية وجود وفد بلدي يشارك في الوفود البرلمانية.

و تمنى الخالد أن يتم تنفيذ ذلك المقترح لما له من أهمية تشكل استقلالية للمجلس البلدي، مؤكداً أن رئيس مجلس الأمة أكد أن البلدي بمشاركة مجلس الأمة هما في قارب واحد و الهاجس الأساسي هو الرعايا السكنية و توفيرها للمواطنين.

وبدوره قال رئيس اللجنة الفنية العضو فهد الصانع أنه طلب خلال اللقاء بمراجعة شاملة لقانون 5 لسنة 2005 خاصة فيما يتعلق باستخدام الأعضاء للمادة 14 و إحالة مواضيعهم لمجلس الوزراء للبت فيها و إبداء الرأي، حيث طلبنا تشريع جديد بمدة زمنية(60 يوماً)، معلناً أن الرئيس الغانم وعد بتشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لمراجعة قانون 5 لسنة 2005

ولفت لوجود مطالبات أخرى تم الحديث عنها ومنها تغليظ العقوبات على تجار المواد الغذائية باعتبار أن غرامة الألف دينار لا تكفي، وتغليظ العقوبات على متجاوزي نسب البناء.

الغانم مستقبلاً رئيس وأعضاء المجلس البلدي بحضور الخرينج

... وفي لقطة تذكارية

■ الصانع: طلبنا مراجعة شاملة لقانون 5 لسنة 2005 للبت فيها و إبداء الرأي

■ بحثنا تغليظ العقوبات على تجار المواد الغذائية ومتجاوزي نسب البناء

■ مهلهل الخالد: ناقشنا إمكانية مشاركة أعضاء «البلدي» ضمن الوفود البرلمانية

الجهاز المركزي لم يقدم جديداً رغم مرور 3 سنوات على عمله

التميمي يطالب بتقديم تسهيلات للبدون

قدم النائب عبدالله التميمي بشأن تسهيل اجراءات معاملة فئة البدون عرضه على مجلس الامة وجاء نصه كالتالي:

على الرغم من مرور ثلاث سنوات على مباشرة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية «البدون» إلا أن الجهاز يتباطئ في تسهيل اجراءاتهم ويؤخر الكثير من الحلول التي وضعتها الدولة لهم، ولذلك أتقدم بهذا الاقتراح برغبة لتسهيل تلك الاجراءات في حال اقراره من قبل المجلس .

1 - أن يعطي الجهاز وبشكل واضح الاولوية في التجنيس للشرائح التالية من أبناء البدون «ذوي الشهداء وشهداء الواجب وموظفين النفط القدماء، والمصابين بالعمليات الحربية والعجز الصحي اثناء اداء الواجب والذين قدموا خدمات جليلة للكويت أثناء الغزو الصدامي الغاشم» فقد أرسل الجهاز كتاب سريا الى أمن الدولة والمباحث الجنائية، لكنه ترشيح 4 اشخاص فقط، ولم يتم شمول اسماء المشاركين بالمقاومة الوطنية ابان الغزو .

2 - تسهيل منح جوازات سفر مادة «17» لكل من المدرجين بالجهاز المركزي ويحملون بطاقات صالحة وإلغاء القرارات التي حصرت منح تلك الوثائق فقط بمن يحملون إحصاء 1965 والطلبة الذين يدرسون في الخارج وحالات العلاج .

3 - مساواة أفراد الداخلية من البدون والخليجيين الذي يعملون في سلك الشرطة بزملائهم العسكريين في الدفاع من حيث مستحقات نهاية الخدمة والتي لم تحتسب لهم منذ تحرير الكويت .

4 - منح المتقاعدين العسكريين البدون زيادة التامينات كل ثلاث سنوات اسوة بزملائهم المتقاعدين من العسكريين الكويتيين، حيث ان هؤلاء ممن شاركوا في الحروب والعمليات العسكرية والمصابين بالعجز الصحي .

5- منح العسكريين في الجيش والشرطة طلب التقاعد خصوصا ممن شاركوا في التصدي للعدوان الصدامي في 2 / 8 / 1990 ومن شاركوا في حرب التحرير ومنحوا وسام السور .

6 - السماح بانتساب ابناء العسكريين البدون لشرف الخدمة العسكرية في الجيش والشرطة دون اشتراط وجود أم كويتية .

7 - تحويل ابناء البدون من المدارس الخاصة الى المدارس الحكومية وفقا لسكن الاسرة حيث أن المدارس الحالية تكون محصورة في مناطق معينة وبعيدة عن سكنهم .

8 - شمول أبناء البدون من ذوي الاحتياجات الخاصة بقانون ذوي الاحتياجات الخاصة 2010/8 ومعاملتهم معاملة الكويتيين في الهيئة العامة لذوي الاحتياجات الخاصة.

عبدالله التميمي

■ السماح بانتساب ابناء العسكريين البدون لشرف الخدمة في الجيش والشرطة دون اشتراط وجود أم كويتية

بسبب ما تشهده الأحوال الاقتصادية من زيادة مطردة في الأسعار

الحويلة يقترح زيادة الحد الأدني للمعاشات التقاعدية

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا لزيادة الحد الأدني للمعاشات التقاعدية، جاء في نصه ما يلي:

- بعض الاطلاع على الدستور
- وعلى القانون رقم 16 لسنة 1965 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 17 لسنة 1960 في شأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 38 لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع،
- وعلى المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1967 بانشاء الحرس الوطني والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 23 لسنة 1968 بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 61 لسنة 1976 في شأن التامينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 22 لسنة 1969 في شأن المساعدات العامة،
- وعلى المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 1995 بمنح زيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

«المادة الأولى»: يكون الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية للمخاطبين بأحكام القوانين المنظمة للمعاشات المستحقة لهم 2000 د.ك مع عدم الأخلال بأي حقوق أو ميزات أخري مقررة لهم بحكم وظائفهم قبل الإحالة إلي التقاعد.

«المادة الثانية»: لا تصرف أي فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون .

«المادة الثالثة»: تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

«المادة الرابعة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي: تجسيداً على تلمس أحوال المواطنين والسعي إلي دعم كفالة وتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية حفاظاً على الأواصر العائلية ووفاء بحاجات الأسرة لمواجه تكاليف الحياة. وبالنظر إلي ما تشهده الأحوال الاقتصادية المحلية والعالمية من الزيادة المتطردة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات بصورة أثرت سلبا على المستوى المعيشي للمواطنين.

محمد الحويلة

طوابير البطالة في تزايد مستمر واللجنة لم تتلمس معاناتهم

الصالح: رفض خفض سن التقاعد للمرأة غريب وغير مبرر

استغرب النائب خليل الصالح رفض اللجنة التشريعية البرلمانية للمقترح الذي قدمه والقاضي بتخفيض سن التقاعد الاختياري للمرأة الي 15 عاما والرجل 20 سنة، داعيا في ذات الوقت اعضاء اللجنة الي مراجعة قرارهم بشأن الاقتراح لان القضية تستحق الوقوف عندها خاصة وان طوابير البطالة في تزايد مستمر دون توقف .

وقال الصالح في مؤتمر صحافي عقده بمجلس الامة انه فؤجئ برفض التشريعية للمقترح مشيرا انه تقدم به بعد ان تلمس معاناة الشباب من الجنسين للبطالة التي تنخر في جسد الشعب الكويتي لدرجة ان البعض مضي علي تقدمه لديوان الخدمة 9 سنوات لاجل الحصول علي فرصة عمل

وذكر الصالح ان عدد الطلبات التوظيف بلغت 20 الف لدي ديوان الخدمة في حين ان من يعلن عن توظيفهم لا يجدون درجات توظيف لافتا ان بعض المعينين لا يجدون «طاولة» او مقعد للجلوس عليه في جهة عملهم .

واوضح ان المقترح الذي تقدم به كان الهدف منه المساهمة في حل مشكلة البطالة مشددا علي ان رأي الحكومة بالرؤية الاكتوارية ليس له اي سند غير ان التامينات الاجتماعية تسعي الي المحافظة علي مشتركيها .

واكد ان التقرير سيرفع الي المجلس ومن خلال استبيانه لاراء عدد كبير من النواب وجد لديهم الموافقة علي المقترح وسوف يتم الموافقة عليه في قاعة عبد الله السالم .

والي صعيد اخر افاد الصالح انه يدرس اقتراح منح المواطنين المسجلين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية شقة تكفي لسبعة اشخاص وان الاقتراح عرض علي اصحاب الشأن لوضع الملاحظات حوله.

القويعان: عدم تقديم الزوجة إقرار الذمة المالية التفاف على قانون مكافحة الفساد

اكد النائب د. حسين القويعان ان اللائحة الداخلية لهيئة مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية يطالها التفاف واضح على القانون وضوء أخضر لإختراقه!! رافضا بشدة تلك الممارسات ومطالبا بالتصدي لها وتصحيحها. واستنكر النائب القويعان في تغريدات من حسابه الشخصي في شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» الترتيب لخروج اللائحة الخاصة بالهيئة بهذا الشكل قائلا: 8 شهور من الانتظار للائحة قانون مكافحة الفساد و«آخرتها الزوجة لا تقدم الذمه المالية».